التحرير
سياسية اخبارية جامعة
اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 139 – لا يجوز للدولة أن تحول ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة.

إقرأ في هذا العدد

-هل الوجود التركي في سوريا يهدد كيان يهود؟
-ما يجب إدراكه حتى تعتلي الأمة ذكرى المجد من جديد
-أمريكا تدعو أولياءها الذين شكّلوا تحالف مكة ....
- المضائق المائية مفاتيح التجارة العالمية بيد من؟
-التعليم في تونس من المجانية إلى الإمتياز الطبقي

الأحد 1 ربيع الثاني 1448هـ | الموافق لـ 13 سبتمبر 2026 م | العدد 608 الثمن 1000 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

تبصرة للتفكر والتدبر والوصول للحل المنتج

تواجه بلادنا معاناة حقيقية منذ مدة..
فأينما يمّم الناظر وجهه وجد الأزمة..
حيث لم تعد تقتصر معاناة الناس على لقمة العيش و غلاء المعيشة.. حتى انتقلت إلى شربة الماء.. وانقطاع الكهرباء
والأدهى من ذلك كله، ينقطع سنوياً عشرات الآلاف من أبنائنا عن الدراسة، لتتلقفهم البطالة والجريمة، أو يلقوا بأنفسهم في قوارب الموت بحثاً عن فتات الغرب الذي يمتص ثروات بلادنا وينهب خيراتها.
على كل حال.. وبغض النظر عن تفاصيل الأزمات.. التي تحاول السلطة في تونس إزاحة المسؤولية عن نفسها.. إلا أن الدولة هي العنوان العريض والمسؤول الأول عن سوء الرعاية.. وعن كل نقص وتقصير..
فرغم تعاقب الحكومات والأنظمة السياسية ، إلا أن المشاكل نفسها لا تزال قائمة، بل إن بعضها يزداد عمقاً،وهو ما يضعنا أمام تساؤل كبير.. ماهو الدور الذي تقوم به الدولة في حياة الناس؟؟ وماهي وظيفتها؟؟
ثم أليس كل هذا مدعاة للتفكير بما أنتجته هذه الأنظمة العلمانية في بلادنا من بؤس وعبث؟؟ وماذا خسرنا بغياب الرعاية ودولة الرعاية..دولة الإسلام؟؟

الحقيقة أن الطامة الكبرى..وأزمة الأزمات.. هي تطبيق منظومة القانون الوضعي المفلسة الفاشلة..فهي لا تمثل الشعب التونسي من قريب أو بعيد.. بل هي منظومة غريبة مستوردة من الغرب ومفروضة بقوة الأمر الواقع..لا يرتضيها الناس..وفضلا عن كل ذلك هي متضادة مع مشروع الأمة الحضاري وهو الإسلام..
إن كل هذه الأزمات كما تلاحظون.. ليست ناجمة عن نقص أو ندرة في المواد..بقدر ماهي نتيجة لفشل النظام وعقم السياسات.. فليس غريبا أن نجد بلاد تزخر بالثروات و هي تعاني من نقص في الطاقة و انقطاع الكهرباء أو أزمة عطش..وقس على ذلك
أيها المتابعون الكرام..أيها السادة الإعلاميون..
إن الدولة التي تصل بعد الكارثة..ثم تبحث عن الحلول المؤقتة..هي دولة تمارس إدارة الكوارث..فهي لم تطور وسائل الوقاية والإستجابة بما يتناسب مع حجم المخاطر..
وهنا السؤال عن الإهمال يصبح مشروعا..
فالسياسة العامة..لاتقاس بحجم الأموال التي تنفق بعد الكارثة..وانما أيضا بحجم الأموال والإجراءات التي يمكن أن تمنعها أو تحد من آثارها قبل وقوعها...
فدولة الرعاية هي التي تعرف أن المشاكل تأتي بصفة متكررة ..فتراقب..وتتخذ الإجراءات..وتفتح مسالك التوزيع.. وتستثمر في الإنذار المبكر..وتضع الخطط والمعالجات..وتحاسب من يثبت تعمده إشعال الأزمات ..

أيها المتابعون الكرام..
إن كل الطرق تؤدي إلى حقيقة رعاية الشؤون..كيف يتولى الحكام أمرنا ثم يغفلون عن كل هذه المخاطر..
اننا في حزب التحرير بيّنا دائما ونبيّن ..أن الحلول الوسط لا تحل قضية، ولا توجد سلاما أو استقرارا، بدليل التجارب السياسية المتعاقبة التي ثبت فشلها..
خلاصة الكلام
رغم هذا الواقع البائس الذي تسبب فيه النظام الوضعي والحكّام إلا أنّ خلاصنا من براثنه وعودتنا إلى مرتبة القيادة والريادة التي ارتضاها الله لنا هو أقرب إلينا من ردّ الطرف، شرط أن نعتصم بحبل الله المتين ونلتزم بشريعة رب العالمين مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقاً﴾.

بقلم أ.محمد علي بن سالم

السجن كأصل عقابي :
اختراع حداثي غربي لا علاقة له بالإسلام

مع صعود عصر التنوير في أوروبا، حدثت قطيعة بين رجال الدين والفلاسفة انتهت بثورة فكرية نادت بسيادة العقل والتقدم وتفكيك المطلقات. حيث قاد الفلاسفة أمثال الإيطالي سيزاري بيكاريا في كتابه الشهير "عن الجرائم والعقوبات" (1764) والفرنسي مونتسكيو الدعوة لأنسنة العقوبة. وطالبوا بإلغاء التعذيب والتعديل الفوري للعقوبات البدنية القاسية. وبما أن "الحرية" أصبحت تُعتبر أثمن ما يملكه الإنسان في تلك الفلسفة، غدا سلب هذه الحرية هو العقوبة العادلة البديلة. فانتقلت النظرة إلى الجريمة من "شر مطلق" يستوجب التنكيل إلى ظاهرة اجتماعية ونفسية تُعالج بالتأهيل والإصلاح. وبرزت مدرستان: النفعية (بنثام)، وترى العقوبة أداة هندسة اجتماعية زجرية تُشرعن بقدر ما تحقق المنفعة العامة، وجسّدها في "البانوبتيكون"، سجن دائري يتيح لرقيب واحد مراقبة الجميع دون أن يروه. مدرسة العدالة الأخلاقية (كانط)، وترى العقاب واجباً أخلاقياً ماضوياً لإقرار القصاص وإعادة التوازن، دون استخدام الجاني وسيلة لترهيب الآخرين.

تفكيك الحداثة الجنائية ومعضلة المدارس النقدية

فكك الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو(1926-1984) في كتابه "المراقبة والمعاقبة" (1975) ادعاء "أنسنة العقوبة"، كاشفاً أن الانتقال إلى السجن لم يكن بدافع أخلاقي، بل تحول في "تكنولوجيا السلطة". وقام نقده على أربعة محاور: وهم الأنسنة، إذ تستهدف السلطة "الروح والوعي" لإنتاج "أجساد طائعة"؛ عمومية البانوبتيكون، إذ تجاوز النموذج السجون إلى المدرسة والمصنع والمستشفى، فيمارس الفرد رقابة ذاتية؛ إنتاج الجريمة، فالسجن يفشل في خفضها لكنه ينتج "مجرمين محترفين" تبرر بهم السلطة تغولها؛ أقنعة الخبراء، إذ تحول القضاء إلى علم تشخيصي طبي ونفسي نزع البعد السياسي والأخلاقي عن الجريمة.

ويلتقي هذا النقد مع المدارس القانونية النقدية في فضح الحياد الزائف للقانون. لكن المعضلة الكبرى بقيت : هل الإصلاح من الداخل عبر تفكيك النصوص واستغلال ثغراتها (التيار التفكيكي)؟ أم الهدم الراديكالي لأن المنظومة تحمل الجور في بنيتها (فوكو والماركسية)؟ الأول يرى القانون ساحة صراع مرنة، والثاني يرى الإصلاح فخاً يعيد إنتاج السلطة.

بدائل السجن في الفقه الإسلامي.. عقوبات تصلح ولا تعطل

لم يكن السجن في الإسلام هو الأصل، بل عقوبة استثنائية ووسيلة احتياطية. والفقهاء قديماً كرهوا إطالة الحبس لأنها تتعدى الجاني إلى أهله، وتعطل طاقته، وتكلف بيت المال، وتصادم مقاصد حفظ النفس والعقل والنسل. وبدلاً من السجن، وضع المسلمون سبعة بدائل هي اليوم، بعد 1400 سنة، ما تفتخر به الدول الغربية تحت مسمى "العدالة التصالحية" و"خدمة المجتمع":

أولا : الوعظ والتوبيخ عقوبة نفسية تكفي لكسر المجرم أمام مجتمعه.
ثانيا : التشهير عقوبة اجتماعية تنزع الثقة عن الغشاش وشاهد الزور، وهي أصل فكرة "السجل العدلي" و"القائمة السوداء".
ثالثا : النفي والتغريب إبعاد المجرم عن بيئته المفسدة، وهو أصل "سحب الترخيص" و"المنع من المهنة".

التتمة في الصفحة الثالثة

المعادن الحرجة: ثروة تونسية أم فرصة للآخرين؟

بحثت الدورة الخامسة والعشرون للمجلس الاستراتيجي للهيئة التونسية للاستثمار، المنعقدة يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2026، فرص الاستثمار في قطاع المعادن الحرجة وسبل تعزيز جاذبية تونس للاستثمارات، في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها سلاسل القيمة والأسواق العالمية.

وتم التأكيد خلال اللقاء أهمية تسريع الإصلاحات الهيكلية وتحسين جاذبية الإطار التشريعي والترتيبي، بما يوفر بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار في الموارد المعدنية ويعزز قدرة تونس على الاستفادة من التحولات التي تشهدها أسواق المعادن الحرجة عالميا.

يفتح هذا الخبر حول اهتمام تونس بالمعادن الحرجة والاستثمار فيها بابًا يتجاوز بكثير حدود قطاع المناجم. فالعالم لم يعد ينظر إلى الثروات المعدنية باعتبارها مجرد مواد تستخرج من باطن الأرض وتباع في الأسواق، بل باعتبارها أحد مفاتيح القوة الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين.

ومن هنا فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح في تونس ليس فقط: كيف نجذب المستثمرين؟ وإنما: كيف نضمن أن تتحول ثرواتنا إلى قوة إنتاجية تونسية، لا إلى مجرد صادرات جديدة من المواد الخام؟

ومن الضروري أولًا التمييز بين المعادن النادرة والمعادن الحرجة. فالعناصر الأرضية النادرة هي مجموعة محددة من العناصر الكيميائية ، مثل النيوديميوم والديسبروسيوم والتربيوم ، وتدخل في صناعة المغناطيسات والمحركات والإلكترونيات وتقنيات الطاقة والدفاع. أما المعادن الحرجة فهي مفهوم أوسع، ويشمل المواد التي تتمتع بأهمية اقتصادية أو استراتيجية كبيرة، بينما تكون إمداداتها معرضة لمخاطر معينة. ومن أمثلتها الليثيوم والكوبالت والنيكل والغرافيت والنحاس، إلى جانب عدد من العناصر الأرضية النادرة. ولذلك فليس كل معدن حرج نادرًا من الناحية الجيولوجية، كما أن كل معدن نادر ليس بالضرورة حرجًا. أما من ناحية الحكم الشرعي، فكلاهما ينطبق عليه مفهوم الملكية العامة، والأصل أن تشرف الدولة على توزيع عائداتها بين الناس توزيعا عادلا، وأن تدخل ما يلزم منها في دورة الإنتاج الصناعي، لا أن تعطي للشركات الرأسمالية العالمية أحقية استيراد المواد الخام.

وتزداد أهمية هذه المسألة لأن العالم يخوض اليوم سباقًا محمومًا على المعادن وسلاسل إمدادها. فقد أظهرت القيود الصينية على تصدير بعض العناصر الأرضية النادرة مدى اعتماد صناعات متقدمة في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها على الإمدادات الصينية. ولم تصل الصين إلى موقعها القوي بسبب امتلاك المناجم فقط، وإنما بسبب سيطرتها الواسعة على مراحل المعالجة والتكرير والتصنيع، أي على المراحل التي تخلق فيها القيمة المضافة الكبرى.

ولهذا تتسابق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا ودول أخرى لتنويع مصادرها وبناء سلاسل إمداد أقل اعتمادًا على الصين. ولم تعد المعركة تدور فقط حول من يمتلك المناجم، بل حول من يمتلك القدرة على استخراج الخام ومعالجته وتكريره وتحويله إلى مواد تدخل في الصناعات المتقدمة.

هنا تحديدًا كان على تونس أن تنتبه إلى الخطر قبل أن تتحول الفرصة إلى مشكلة جديدة.

التتمة في الصفحة الثانية

بيان صحفي

تمارين "فينيكس إكسبريس 2026" برعاية القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) حلقة جديدة في تكريس التبعية

أعلنت وزارة الدفاع أن تونس ستستضيف من 06 إلى 18 سبتمبر الجاري، التمرين البحري متعدّد الأطراف PHOENIX EXPRESS 26، بالتعاون مع القيادة الأمريكيّة بأفريقيا وبمشاركة حوالي 400 عسكري وملاحظ يمثلون 13 دولة شقيقة وصديقة.

تأتي هذه الاستضافة بعد شهر تقريبا من فتح مناقصة أمريكية لتوسيع منشأة عسكرية أمريكية بمدينة بنزرت، تعرف باسم "مركز التميّز البحري" وتحوي مرفأ للزوارق الحربية ومهبطاً للطائرات العمودية، انطلق إنشاؤها منذ سنة 2024، وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس، نبين لأهلنا في تونس النقاط التالية:

أولا: إن أمريكا دولة عدوة للإسلام والمسلمين؛ فجرائمها في العراق وأفغانستان يعلمها الجميع، ودعمها لكيان يهود في عدوانه على المسلمين في غزة والضفة ولبنان وسوريا واليمن وإيران معلوم غير مجهول، لذلك فإن التعاون العسكري معها حرام شرعا، لأنه تعاون مع عدو زمن الحرب والله سبحانه يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

ثانيا: إن هذه التمارين العسكرية التي تقام تحت شعارات "مكافحة الجريمة والهجرة غير النظامية" و"تأمين الحدود البحرية وتفتيش السفن" لا تخدم مصالح الأمة الإسلامية ولا أهل تونس، بل تهدف بالأساس إلى إدماج الجيوش المحلية في المنظومة الأمنية والعسكرية الأمريكية، وجعلها أداة لحماية المصالح الأمريكية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، وما يحدث في مضيق هرمز مثال حي على ذلك.

ثالثاً: إن الأمة الإسلامية تواجه تحديات جسيمة تتطلب توحيد طاقاتها وجيوشها تحت راية الاسلام في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، حتى تستطيع أن تواجه العدو المتربّص بها وببلادها، وقد وعدنا الله سبحانه بالنصر والتمكين إن نحن نصرناه وأقمنا دولته وحكمنا شرعه، قال تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

وعليه فإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس رغم المحاكمات العسكرية التي يتعرّض لها شبابنا وعلى رأسهم عضو المكتب الإعلامي الأستاذ محمد الناصر شويخة الذي يقبع في سجن المرناقية منذ سنتين تقريبا جراء رفضه المناورات العسكرية مع العدو الأمريكي، لنؤكّد مرة أخرى دعوتنا لإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع الغرب الماكر وعلى رأسه أمريكا، والعمل على قطع كافة أشكال التبعية، والسعي نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي القائم على أساس الإسلام العظيم في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي أوجب الله العمل لإقامتها على جميع المسلمين لقوله ﷺ: «وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

هل الوجود التركي في سوريا يهدد كيان يهود؟

للإجابة عن هذا السؤال نعود إلى طبيعة الكيان التركي وعلاقته بالغرب، وما دوره في سوريا إبان نهاية حقبة نظام بشار الأسد وما دوره فيها بعد سقوطه.

النظام التركي عضو في حلف شمال الأطلسي، ويُعتبر القوة الثانية في هذا الحلف عدداً وعدة، والمعلوم أن هذا الحلف أنشأته أمريكا لكي يحقق مصالحها في أوروبا ويؤمنها عالمياً، وتركيا تدور في فلك أمريكا التي تحمي كيان يهود وتمده بالقوة وتحميه من أي قوة أو قانون دولي.

إن الوجود التركي في سوريا هو من أجل المحافظة على النظام السوري الذي ثار عليه الشعب السوري بثورته المباركة عام 2011، والتي شيَّبت رأس أوباما وهزت أركان النظام الروسي، وخشي العالم من هذه الثورة من أن تغير وجه التاريخ وتعيد ترتيب أوراقه إلى الأبد، لذلك وبعد أن استُنزفت أوراق تثبيت هذا النظام المتهالك، الروسية والإيرانية، كان لا بد من استخدام (الورقة السنّية) كسفينة إنقاذ مقبولة لدى أبناء سوريا. إن استخدام هذه الأوراق ليس حباً ولا تعاطفاً مع الشعب السوري، ولا منعاً لجرائم النظام المجرم المتهالك الذي استخدم أعتى الأسلحة وأقوى الذخائر ومنها البراميل المتفجرة، بل إن أحد الأهداف هو منع انهيار نظام بشار الذي باع الجولان وحمى حدود كيان يهود طوال أكثر من 50 عاماً، قبل نضوج البديل. فكيف تأتي أمريكا بدولة لتنقذ ذلك النظام، وتكون تهديداً لكيان يهود؟!

من خلال التصور العملي السليم والنظر في الأحداث ومجرياتها، نجد أن ورقة استخدام نظام تركيا في سوريا تقوم على أربعة أهداف:

❖ الأول: حماية نظام بشار الأسد من السقوط حتى ينضج البديل.

❖ الثاني: رعاية البديل الذي استُنبت في المطبخ الأمريكي وتُدرّج به إبان ثورة شام طوال 11 عاماً من انطلاقها.

❖ الثالث: إجهاض الثورة المباركة والقضاء على الكتائب والقيادات المخلصة فيها، والتي كان هدفها التأسيس لقيام نظام الإسلام، والذي أُلبس لبوسها أحمد الشرع وزمرته.

❖ الرابع: تقليص نفوذ روسيا في الشام بعد أن استُنفدت هذه الورقة في منع سقوط النظام البائد.

إن النظام التركي خلال ثورة الشام أشبَعَ أهل الشام تهديداً ووعيداً بأنه لن يسمح بتكرار مجزرة حلب وغيرها من المدن، وكانت باصاته الخضراء تُهجّر أهل الشام لتفسح الطريق لقوات النظام السوري وأعوانه لاستعادة تلك المناطق، وتترك المقاتلين الذين امتنعوا عن الاندماج في خطته لتصفيتهم والقضاء عليهم. وكانت خطة التهجير من أخطر ما قام به النظام التركي.

إن المجهض الحقيقي لثورة الشام المباركة هو ما قام به من تصنيف للتنظيمات السورية إلى ثلاثة أصناف: الأول موالية، والثاني قابلة للتغيير، والثالث يجب القضاء عليها، وهو ما تم فعلاً. وكان التهجير لأهل الشام يتم برعاية تركيا التي تحقق بذلك الهدف الأخير وهو المحافظة على كيان يهود كشريك في المنطقة.

إن تركيا على علاقة وطيدة مع كيان يهود، وهي من أولى الدول اعترافاً به بعد إعلانه، وكان قادة تركيا - أو جلهم - من يهود الدونمة الذين أقاموا تركيا العلمانية على أنقاض دولة الخلافة العثمانية. إن هذه العلاقة ظهرت وبرزت حينما احتاج هذا الكيان المسخ للعون والمساعدة بعد عملية طوفان الأقصى، فهي التي أمدته بالطاقة الأذرية طوال حربه على أهلنا في غزة وارتكابه أبشع مجازر في التاريخ، فكانت تمده بالطاقة والذخيرة والغذاء والدواء، وهذا مثبت لا يحتاج إلى بحث ولا إلى تدليل، وهو ما أقر به كثير من رجالات حزب أردوغان.

ن كيان يهود قام - بعد استلام البديل الذي تمت رعايته وحمايته وتدريبه أمريكياً وتركياً - بشن 600 غارة جوية دمرت معظم القوة السورية، بل وضربت القصر الرئاسي، وطائراته تستبيح سماء سوريا ليل نهار تحت سمع وبصر نظام تركيا أردوغان، ومع ذلك لم نر منها إلا استنكاراً وتنديداً على استحياء، وتهديداً ووعيداً زائفين وجعجعة بلا طحن وبطولات في الهواء كبطولات دون كيشوت، حتى وصلت نيران عربدة كيان يهود إلى مطار أبو الظهور العسكري الذي أصبح منذ بدء وجود تركيا في سوريا تحت حمايتها، فهل تغيرت المعادلة؟ قطعا لا؛ إن ما قام به كيان يهود هو ما ساقه رئيس أمريكا السابق جو بايدن بعدما فقد كيان يهود صورته التي رُسمت له بالذراع الطويلة والقوة التي لا تقهر والدولة المتقدمة في المنطقة (أن الكيان بدأ يستعيد قوة الردع التي فقدها).

ولذلك، فإن تركيا الحالية لا تختلف عن تركيا السابقة إبان حقبة مصطفى كمال في نظرتها لكيان يهود ونظرتها للخلافة. إن أردوغان يؤمن بعلمانية الدولة وهو ما صرح به مراراً وتكراراً، ولذلك لا يمكن أن يكون النظام التركي بتبعيته ودورانه في فلك أمريكا مصدر تهديد لكيان يهود، وهذا مُدرَك عند قادة كيان يهود. لكن استعادة قدرة الردع والهيبة المفقودة والصورة التي كان عليها قبل عملية طوفان الأقصى تقتضي هذه العربدة بتواطؤ أمريكي وتركي وعربي.

بقلم أ. سالم أبو سبيتان

توجه الأستاذ محمد بوعزيز بالكلمة التالية ينصح فيها المجلس الاعلى للتربية والتعليم

عقد المجلس الأعلى للتربية والتعليم اجتماعه للنظر في المنظومة التعليمية لدولة الحداثة وسبل إصلاحها.

إذ تشهد تونس أزمة تعليم، حيث بات أبناؤنا في ذيل الترتيب العالمي، وينقطع عشرات الآلاف من التلاميذ سنويا عن المدرسة ويلقى بهم إلى الشارع، لتستوعبهم البطالة والمخدرات.

حتى بات الجميع يشهد على فساد المنهج التربوي وفشل مخرجاته.

وحري بنا نحن في حزب التحرير ولاية تونس أن نلفت نظر المجلس الاعلى لإصلاح التربية والتعليم واللجان والخبراء إلى الأمور التالية:

أولا: مشكلة التعليم ليست في الوسائل والأساليب والمناهج فحسب، وإنما في الأساس الذي بنيت عليه المنظومة التعليمية لدولة الحداثة، حيث قامت على أساس فصل الإسلام عن الحياة بهدف تغريب المجتمع في تونس و فصله عن دينه وأمته لضمان الهيمنة الثقافية للغرب.

ثانيا: إن إصلاح التعليم لا يكون باستيراد نماذج تعليمية غربية، وإنما ببناء نظام تعليمي نابع من عقيدة الأمة الإسلامية لتخريج شخصيات اسلامية بعقلية ونفسية اسلامية.

ثالثا: إن بناء هذا النظام التعليمي على أساس الإسلام لا يمكن أن يتحقق في ظل نظام سياسي يقوم على فصل الإسلام عن الحياة، بل يحتاج إلى دولة تتبنى الإسلام عقيدة ينبثق عنها نظام تطبقه دولة الخلافة الراشدة التي جعلها الإسلام نظاما سياسيا من الطراز الأول.

قال تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ."

ما يجب إدراكه حتى تعتلي الأمة ذكرى المجد من جديد

لا زالت الأحداث التي تتالى على بلادنا تثبت أن مؤشر الخطر الذي طالما لفّها، هو نفسه الذي يُجلّي أمامها الواقع الذي أرداها فيه من ظنت فيهم يوما خيرا. فما فتئت تلك الأحداث نفسها تسقط من حساب الناس في بلادنا، كسائر بلاد السلمين، الفريق بعد الفريق على مختلف المشارب التي شطّت بهم عن جادة الصواب، حتى باتت الأمة كلها على مشارف الوعي التام بعهده صلى الله عليه وسلّم لها أنها أمة واحدة من دون الناس. فقد صارت الامة تلمس غربتها في صحراء هذه الحياة، وأن الوهم الذي انخدعت به يوم ضعف لديها الوعي عن ذاتها، كونها أمة رسالة يتوقف على أدائها لها خلاص البشرية. فقد بدأ ينقشع من أمامها، وينجلي زيف القيم التي أقحمت عليها، وتهاوت بين أيديها جملة المعالجات التي فرضت عليها، بعد أن انكشفت تباعا ما قيل عنها يوما أنها قوانين كونية، وبأنها لم توضع إلا لخدمة من سنها وفرضها.

إلا أنه لا بدّ للأمة، حتى ينضج الوعي لديها، أن تدرك أمرين أساسيين يتوقف عليهما تمام انعتاقها، وكمال صحوتها، فتقتعد مركز الريادة العالمية باقتدار كامل:

أولها أن بلاد الإسلام لم تتحرر فعليا من الاستعمار وإن انجلت بساطير جيوش الكافرين المستعمرين عنها منذ عقود قليلة، بعد أن اكتوت طويلا بنارها، لكن الشواهد الحسية التي بدأت تشغل الرأي العام في تونس مثلا بعد أن أحيت فيها ثورتها خاصية الرفض للظلم بأن بات الحديث عن وجوب استعادة الثروات المنهوبة والتي طالما انكرت وجودها الجهات الرسمية، والتي تمثلت في الكشف عن استنزاف لعدة شركات عالمية لطاقة الغاز والنفط دون أن يكون للدولة أي إشراف، بل وصل الأمر إلى حد الحديث عن غياب رخص الاستثمار نفسها، دون أن تحمّل السلطة نفسها عناء تجلية الأمر. وما بروز معضلة قطاع المياه المعدنية والتعليب، التي حفزتها حرارة الصيف الماضي، وما انكشاف هيمنة مجموعة كاستال الفرنسية واحتكارها لجزء كبير من سوق تعليب المياه المعدنية وعيون المياه في تونس إلا شاهدا رديفا على حجم الهيمنة الاستعمارية على بلداننا.

وإن كانت هذه الأمثلة تكفي للتدليل على انعدام السيادة الحقيقية للدولة على قطاع الطاقة، فإن حجم التدخل الأجنبي في كل المجالات الاستراتيجية للبلاد ومدى التحكم الخارجي فيها، كالمركب الكيميائي أو عموم قطاع الفوسفاط وتحويلاته، ليضع أمام أهل البلاد فرض تخليص بلادهم من أي شكل من أشكال الهيمنة الخارجية فكريا أو سياسيا كان ذلك، أو اقتصاديا وماليا، بوصف ذلك أنه الضلع الأول للسيادة الفعلية.

وثانيها حتمية تحديد قاعدة الفهم السياسي للمرحلة التي نمر بها جميعا، وعلى حتمية إدراكها على الحقيقة دون تزييف ودون أية مغالطات. وهذه القاعدة هي أن الأنظمة القائمة اليوم في عالمنا الإسلامي، والتي تتحكم ببلاد المسلمين، في معظمها، هي أنظمة وظيفية تابعة للغرب، تقودها أجهزة مخابرات دولة الولاء. وأقل هذه الأنظمة تدور في فلك سياسة الغرب خدمة لمصالحه، فلا يحل للأمة إلا أن تتخذ واقع الأنظمة هذا قاعدتها المحورية للحكم على أية أعمال سياسية أو عسكرية تقوم بها هذه الأنظمة. وبذلك وعلى أساس هذا الفهم تضمن تنامي وعيها على مجريات الأحداث التي تعالجها وحتى لا تخرج بآراء وأحكام بعيدة كل البعد عن الحقيقة.

ولعل أخفى ما يمكن أن تنخدع به الأمة تجاه عدوها الكافر المستعمر أن ترى في بعض المواقف التي يتخذها هذا الغرب الماكر في اعتراضه على بعض سلوكيات وجور الحكام الذين نصبهم على رقابنا، موقفا إنسانيا أو توبة من آثام ارتكبها في حقنا. فأي مكر أشدّ من الحديث عن تدهور العلاقات بين بريطانيا وكيان يهود على خلفية إعلان لندن حظر التجارة مع مستوطنات الكيان في الضفة الغربية المحتلة، كأنها ليست هي التي زرعت هذا السرطان في جسم أمتنا، أو كأنها ليست هي الراعية الأولى له؟ يقول الحق تبارك وتعالى: " وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفشَلُواْ وَتَذهَبَ رِيحُكُم وَٱصبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ (٤٦) ـ الأنفال ـ

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

تتمة :المعادن الحرجة: ثروة تونسية أم فرصة للآخرين؟

فإذا كانت تونس تملك فعلًا موارد من المعادن الحرجة أو عناصر ذات قيمة استراتيجية مرتبطة بالفوسفات وغيره، فإن أسوأ ما يمكن أن تفعله هو التعامل معها بمنطق بسيط وبعقلية التبعية للغرب: لدينا ثروة، ولا نملك التكنولوجيا الكافية ، فلنأتِ بمستثمر أجنبي ليستخرجها ويصدرها. عندها قد تحصل تونس على بعض الضرائب والإتاوات وفرص العمل، بينما تذهب القيمة الأكبر والتكنولوجيا والخبرة الصناعية إلى الخارج.

المشكلة إذن ليست في الاستثمار الأجنبي في حد ذاته، وإنما في طبيعة العلاقة وشروطها. فتونس لا تستطيع حاليا منافسة الصين أو الولايات المتحدة أو أوروبا في كامل سلسلة الصناعات المتقدمة. لكنها تستطيع أن تفاوض من أجل استخراج مواردها ومعالجتها وتكريرها داخل البلاد، وإنشاء صناعات مرتبطة بها، ونقل التكنولوجيا، وتكوين الخبرات، وإشراك رأس المال التونسي، وربط استغلال الثروات بالبحث العلمي والجامعات والمؤسسات الصناعية.

بل إن التنافس الدولي الحالي يمكن أن يمنح تونس ورقة تفاوضية مهمة. فإذا كانت قوى اقتصادية متعددة تحتاج إلى مورد معين، فلا ينبغي أن يكون الهدف هو العثور بسرعة على أول مستثمر مستعد لاستغلاله، وإنما استخدام المنافسة بين المستثمرين للحصول على أفضل شروط ممكنة لتونس.

لقد أخطأ النظام طويلًا في تونس عندما تعامل مع بعض ثرواتنا الطبيعية باعتبارها مصدرًا للإيرادات، بدل أن يجعل منها أساسًا لبناء اقتصاد أكثر قوة واستقلالًا. وتجربة الفوسفات، بما عرفته من تراجع حاد في الإنتاج واضطراب في منظومة الاستغلال والتحويل، ينبغي أن تكون درسًا لا أن تتكرر بأسماء جديدة.

لذلك فإن الحديث عن «جذب الاستثمارات» دون ترتيب الأولويات مع تغيير النظام الاقتصادي، هو دوران في حلقة مفرغة. لأن النجاح الحقيقي لا يقاس بعدد الشركات الأجنبية التي تدخل تونس، وإنما بما يُوجد: قيمة مضافة، وتكنولوجيا، ومصانع، وكفاءات، وبحث علمي، وشركات محلية، وعائدات عادلة، وقدرة أكبر على التفاوض والاستقلال الاقتصادي.

أما أن نستخرج ثروات القرن الحادي والعشرين بعقلية القرن العشرين، فنبيع المواد الخام ثم نعود لاستيراد التكنولوجيا والمنتجات المصنعة منها، فذلك لن يكون استثمارًا حقيقيًا لثرواتنا، ولن يقود إلى الاستقلال الاقتصادي، وإنما سيكون إعادة إنتاج للتبعية بثروات أكثر قيمة. فهلا اعتبر المجلس الاستراتيجي للهيئة التونسية للاستثمار؟

بقلم م.وسام الأطرش

تتمة :السجن كأصل عقابي : اختراع حداثي غربي لا علاقة له بالإسلام

رابعا : الغرامة المالية والمصادرة عقوبة اقتصادية تجعل المجرم يدفع ثمن جريمته للمجتمع، لا أن يدفع المجتمع ثمن سجنه.
خامسا : العمل للنفع العام أعظم بديل وأهمله المسلمون اليوم، مع أنه نبوي صرف: فداء أسير بدر أن يُعلم عشرة من أبناء المسلمين القراءة والكتابة. أسير حرب يُعلم أطفال عدوه! هذه قمة تحويل الطاقة الإجرامية إلى طاقة نافعة.
سادسًا : الهجر والمقاطعة عقوبة اجتماعية منظمة في مجتمع مترابط.
سابعًا : الجلد التعزيري الخفيف أقل من عشرة أسواط، ينتهي في دقائق ويعود الإنسان لعمله في نفس اليوم.

القاعدة الذهبية: السجن يجعل المجتمع يدفع ثمن جريمة المجرم (طعام، حراسة، مبنى)، بينما بدائل التعزير تجعل المجرم هو من يدفع ثمن جريمته للمجتمع (مالاً، عملاً، اعتذاراً). التعزير إصلاح لا انتقام.

لماذا يعجز المسلمون عن تقديم البديل ؟

فإذا علمنا أن السجن كعقوبة أصلية هي من المسائل المستحدثة ، والتوسع المفرط في بناء السجون واعتمادها كحل وحيد هو عرض من أعراض أزمة الحداثة القانونية ، يتساءل كل ذي بصيرة، لماذا يعجز المسلمون عن تقديم بديل واقعي ينقذ العالم رغم امتلاكهم لنسق تشريعي وعقائدي يؤمنون بصلاحه المطلق ؟ الحقيقة، أن هذا العجز لا يكمن في جوهر "النص الشرعي"، بل يعود أساسًا لسياسة التبعية الحضارية. فحكام ما بعد الاستقلال ورثوا جهاز الدولة الاستعمارية كما هو: قوانينه، سجونه، شرطته، كلياته. قانون العقوبات في 90٪ من الدول العربية هو ترجمة حرفية للقانون الفرنسي 1810 أو البريطاني 1860. تغييره يعني إعادة كتابة كل منظومة القضاء والشرطة وكليات الحقوق مشروع دولة كامل، وليس قراراً فردياً. الاستمرار في السجن هو استمرار بالقصور الذاتي المؤسسي، لأنه أسهل من البناء من جديد.

من منظور أي دولة حديثة، السجن يحقق وظيفة لا يحققها البديل الإسلامي: السجن يعزل الشخص عن الشارع والمسجد والسوق لسنوات. البديل يُعيده في نفس اليوم. الدولة التي قلقها الأول هو الأمن والسيطرة ستفضل الأداة التي تعزل، لا الأداة التي تصلح وتعيد. خدمة المجتمع لا تمنع معارضاً من الكلام، لكن السجن يمنعه.

البديل الإسلامي موجود في كتب الفقه، لكنه غير مقنن في شكل مواد قانونية حديثة. كليات الشريعة تدرس الفقه نظرياً، وكليات الحقوق تدرس القانون الفرنسي عملياً، ولا جسر بينهما. القاضي أمام قضية سب إلكتروني لا يجد نصاً يقول "احكم بـ 80 ساعة خدمة مجتمع"، لكنه يجد نصاً واضحاً يقول "احكم بـ 6 أشهر سجناً". فيحكم بالموجود.

الحكومات الإسلامية تخشى أن تطبيق الحدود أو حتى بدائل التعزير الإسلامية سيُفسر في الإعلام الدولي على أنه "تطبيق للشريعة وقمع". السجن، رغم قسوته، يُنظر إليه دولياً على أنه "عقوبة حديثة وإنسانية" لأنه النموذج الغربي. فالتمسك بالسجن هو محاولة للحفاظ على صورة "دولة حديثة" في النظام الدولي، حتى لو كانت سجونها مكتظة بثلاثة أضعاف طاقتها.

ثمّ أخيرا، السجن اليوم منظومة اقتصادية: بناء سجون، وظائف حراس، إطعام، نقل، شركات توريد. آلاف الموظفين يعتمد رزقهم على بقاء السجون. أما بدائل مثل "يُعلم عشرة القراءة" أو "ينظف المسجد" فلا تخلق ميزانية ولا وظائف ولا صفقات.

ختامًا:

متى عجز الحكام على إقامة هذا الفرض العظيم، فقد صار واجبا على الأمّة وأهل القوّة فيها أن يقيموه وأن يعوا على قوّتهم وعلى قدرتهم على استعادة مكانتهم وذلك بالتمسّك بمصدر هذه القوّة: "شرع الله" فتقيمه في جميع شؤونها وتنشره رحمة للعالمين وتمضي في طريق الحقّ لتكون خير أمّة أخرجت للنّاس تملك سلطانها وتفتك بكلّ من يهدّد "حياتها" وحياة البشريّة عامّة. أما البديل المُؤصّل والمفصّل فقد أعده حزب التحرير - الرّائد الذي لا يكذب أهله - وشبابه الذين يصلون ليلهم بنهارهم داعين أبناء أمّتهم لاستعادة ثقة بعظمة أحكام الإسلام في جميع نواحي الحياة، وأنها هي وحدها الصالحة لحكم البشرية كلها، ودعوتهم لنزع ثوب الهوان واستبداله بثوب العزّة والكرامة بالعمل معه لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الرّاشدة الثّانية، التي في ظلّها يأمن المسلمون ويفرحون بنصر الله وتنتشر أحكام الهدى والرحمة في مشارق الأرض ومغاربها، وما ذلك على الله بعزيز.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

أمريكا تدعو أولياءها الذين شكّلوا تحالف مكة إلى مواجهة إيران نيابةً عنها

نشر النائب الأمريكي جو ويلسون على حسابه على تويتر، حول تحالف دفاع مكة، قوله: "إن الهجوم على أحد أعضائه هو هجوم على الجميع، وحان الوقت الآن لتركيا وباكستان والمملكة العربية السعودية للقضاء على الحوثيين. الحرية لليمن". وورد عن وزير الدفاع الباكستاني خواجة آصف، في 8 أيلول/سبتمبر 2026، أن هجمات الحوثيين على السعودية قد تفعّل تحالف دفاع مكة، لأن الاتفاق يعتبر الهجوم المسلح على دولة عضو هجوماً على الأعضاء جميعاً. وقد جاء ذلك بعدما أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجمات جديدة على السعودية.

بعد عجز أمريكا عن إخضاع إيران لها من خلال استخدامها شتى أنواع الأسلحة الفتاكة، وضربها مختلف المنشآت الحيوية والعسكرية والمدنية والبنى التحتية، ومنها القصف العنيف لجزيرة خرج النفطية، وبعد عجزها عن إرغام إيران على إعلان الاستسلام صراحة، وعدم التزامها بالاتفاقيات التي وُقّعت بين الطرفين بوساطة شهود الزور من قادة باكستان العسكريين والسياسيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء شهباز شريف وقائد الجيش عاصم منير، اللذان وصفهما ترامب بأنهما "رجلان استثنائيان للغاية" ووصف عاصم منير بأنه "المشير المفضل لديّ"، بعد كل ذلك لجأت أمريكا إلى استخدام بعض رويبضات المنطقة للقيام بالأعمال القذرة ضد إيران نيابة عنها، فأوعزت لهم بتشكيل حلف عسكري ثلاثي يضم السعودية وباكستان وتركيا، وقد أعرب ترامب عن كامل سعادته من تشكيل هذا التحالف، الذي يرى فيه منجاةً له وعصاً غليظةً يستخدمها ضد إيران.

إن أمريكا، قد تأكد للقاصي والداني ولجميع المراقبين العسكريين والسياسيين في العالم، وتأكد لها نفسها، أنها عاجزة عن حسم المعارك والمغامرات التي تقوم بها في العالم، وخصوصاً المعارك التي تقوم بها ضد البلاد الإسلامية، على الرغم من امتلاكها جميع أنواع الأسلحة الفتاكة، فإن جيشها تنقصه العقيدة العسكرية التي تدفعه إلى القتال والتضحية في سبيل معتقداته؛ وذلك لأن معارك أمريكا ليست معارك نبيلة لنصرة المظلوم أو نشر العدل، بل هي معارك للاستعمار والنهب والسلب. وهذه حقيقة يعلمها جنودها أنفسهم، وهذا الذي يدفعهم للانتحار، فقد تأكدت حالات انتحار جنودها على متن السفن التي تطفو في المحيطات والتي لم تستطع أمريكا إخفاءها لكثرتها. لذلك فإن جيشها مكوّن من مرتزقة ينضمون للجيش من أجل المكاسب والامتيازات والعطايا التي تغدق بها أمريكا عليهم، ولكن كل ذلك يتبخر إذا ما تعارض مع غريزة البقاء عند الجندي، فالجبن وحب الحياة مقدّمان على كل هذه المكاسب والرشاوى التي تعدهم بها حكوماتهم وقادتهم العسكريون والسياسيون.

إن معرفة أمريكا بهذه الحقائق عن جيوشها، التي يمكنها إشعال الحروب ولكن ليس لديها قدرة على حسمها بما يحقق مصالحها، هي التي جعلتها تستعين بأشياعها في المنطقة، وتأمرهم بإنشاء حلف عسكري يمكنها من استخدام جنود المسلمين لحسم معاركها، وقيامهم بالأعمال القذرة التي يعجز جنودها عن تحقيقها. فقد عجز جنودها عن حسم المعركة في مواجهة المجاهدين في أفغانستان على مدى أكثر من عشرين عاماً، كما عجزوا عن حسم المعركة في العراق بعد أن تكبّدوا خسائر كبيرة في الأرواح. لذلك توصل قادتها إلى قناعة بأنهم لن يستطيعوا خوض المعارك وحدهم، وخصوصاً المعارك التي تحتاج إلى قوة الجندي على الأرض. وجاء ذلك واضحاً في استراتيجية الدفاع الأمريكية لعام 2012، في عهد أوباما ووزير الدفاع ليون بانيتا، والتي تخلّت عن مبدأ التخطيط العسكري المعروف باسم "حربَيْن كبيرتين في وقت واحد". وكان المبدأ السابق يفترض أن تكون أمريكا قادرة على خوض حربين إقليميتين كبيرتين ومتزامنتين، مثل حرب في أوروبا وأخرى في آسيا أو الشرق الأوسط. لذلك تسعى أمريكا إلى استخدام الجنود المسلمين المدربين في باكستان إلى جانب السعوديين والأتراك، لحسم المعركة مع إيران. ولا يُستبعد أن تقوم هذه الدول الثلاث باجتياح بري، إلى جانب الأسطول البحري والجوي الأمريكي، لاحتلال إيران والإطاحة بالنظام وتغييره بما يخدم مصالحها، تماماً كما جَيَّشتهم هم وغيرهم من العملاء والحلفاء في الحلف الصليبي لاحتلال العراق عام 2003م.

أيها الضباط المخلصون في الجيش الباكستاني: هل تم تدريبكم باسم الإسلام والدفاع عن بلاد الإسلام، التي نشأت دولتكم على أساسها، لتقوموا بالأعمال القذرة التي تعجز عنها رأس الكفر، أمريكا، ومعها كيان يهود؟! هل تقبلون أن تكونوا أنصاراً للمغضوب عليهم والضالين في آن واحد؟! فكيف تسكتون عن قادتكم الذين يسخّرونكم لخدمة أعداء الإسلام والمسلمين؟! ألم يرد في قانون الجيش لعام 1952، في الجرائم العسكرية، نص المادة 24 المتعلقة بالجرائم ضد العدو "من يُساعد العدو أو يُخفّف عنه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة" يعاقب بالإعدام؟! يجب عليكم تدارك أمركم قبل أن يتم الزج بكم في أتون حرب، القاتل والمقتول فيها في النار، حيث قال رسول الله ﷺ: «إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». رواه البخاري ومسلم.

ويجب عليكم تطهير مؤسساتكم العسكرية والسياسية ممن يعملون على تحقيق مصالح أمريكا الاستعمارية في المنطقة، واعلموا أنه كما أريقت دماء جنودنا الزكية في معارك أمريكا في أفغانستان والمناطق الحدودية، وفي البعثات الاستعمارية التي يطلقون عليها بعثات السلام في العالم، فإن قادتكم لن يترددوا في إراقة دمكم في إيران لتحقيق مصالح سيدهم الصليبي في واشنطن. فسارعوا إلى الإطاحة بهم قبل فوات الأوان، وأعطوا نصرتكم لحزب التحرير لإقامة الخلافة على منهاج النبوة، فيقودكم لتطهير بلاد المسلمين برًّا وبحراً من دنس أمريكا ويهود وجميع المستعمرين. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

المضائق المائية مفاتيح التجارة العالمية بيد من؟

المضائق المائية ليست مجرد ممرات بحرية، بل هي شرايين التجارة والطاقة في العالم. ومن هرمز إلى باب المندب وقناة السويس، تمر طرق حيوية تربط الشرق بالغرب، وأي اضطراب فيها لا يبقى محصوراً في المنطقة، بل ينعكس على أسعار الطاقة والشحن والتأمين والاقتصاد العالمي.

لهذا تمتلك الولايات المتحدة، بحكم وجودها العسكري وتحالفاتها في الشرق الأوسط، قدرة كبيرة على التأثير في أمن هذه الممرات. وهي لا تحتاج إلى امتلاك المضائق قانونياً؛ إذ يكفي أن تكون القوة الأقدر على حماية الملاحة أو رفع مستوى المخاطر فيها.

وهنا تأتي أهمية مضيق هرمز؛ فهو ليس قضية إيرانية-أمريكية فحسب، بل ورقة ضغط تمس الصين وأوروبا قبل غيرهما. فالصين تعتمد على استقرار تدفقات الطاقة والتجارة، وأوروبا تتأثر مباشرة بأسعار النفط والغاز وتكاليف النقل. لذلك فإن أي اضطراب في هرمز يمكن أن يتحول إلى أزمة اقتصادية تتجاوز حدود الخليج.

أمريكا لا تحتاج بالضرورة إلى إغلاق المضيق؛ فإغلاقه سيضر بالاقتصاد العالمي، وربما بالاقتصاد الأمريكي أيضاً. والأهم هو امتلاك القدرة على التأثير في أمنه واستقراره وحرية الملاحة فيه، وهذا ما تعمل عليه أمريكا، وبالتالي استخدامه كورقة تفاوض في صراعها مع إيران ومع منافسيها.

ومن هنا يمكن فهم تحركات أمريكا تجاه نفوذ إيران في المنطقة، والعراق تحديداً. فالمسألة قد لا تكون مجرد قصقصة أذرع إيران، وإنما تجريدها من نفوذها، بحيث لا يتحول إلى تهديد لمصالح أمريكا أو لحركة الملاحة والطاقة.

وقد يكون السيناريو الأكثر واقعية أن تعود الملاحة إلى طبيعتها، لكن ضمن تفاهمات إقليمية أوسع، تكون واشنطن طرفاً أساسياً في صياغتها.

وهنا تكمن المفارقة: العالم يريد مضيق هرمز مفتوحاً للجميع، بينما تريد الولايات المتحدة أن تكون هي صاحبة الكلمة في أمنه. فالمعركة الحقيقية ليست على المضيق وحده، بل على من يملك مفتاح أمنه، ومن يستطيع التأثير في الطريق الذي تسلكه التجارة العالمية.

لذلك، قد يكون هرمز في النهاية ورقة تفاوض أمريكية-إيرانية تتجاوز حدود الخليج، لتصل آثارها إلى الصين وأوروبا والاقتصاد العالمي بأسره.

فالمعركة الحقيقية ليست على المضيق، بل على مفاتيحه.

وفي النهاية، لا ينبغي النظر إلى هرمز باعتباره قطعة جغرافية معزولة؛ إنه جزء من صراع أكبر على النفوذ والطاقة والتجارة والأمن.

إيران تريد الاحتفاظ بأوراق القوة التي تمنحها وزناً في مواجهة أمريكا. والصين تريد طريق تجارة وطاقة آمناً ومستقراً، وأوروبا تريد ألا تتحول الطاقة والممرات البحرية إلى أدوات ابتزاز جيوسياسي. أما أمريكا فتريد الحفاظ على موقعها باعتبارها القوة التي لا يمكن تجاوزها في أمن الشرق الأوسط.

لذلك، فإن عودة مضيق هرمز إلى طبيعته قد لا تكون مجرد نهاية لأزمة عابرة، بل قد تكون جزءاً من صفقة أكبر؛ صفقة تعود فيها الملاحة إلى طبيعتها، وتبقى التجارة العالمية تتحرك، لكن ضمن ترتيبات أمنية جديدة تحدد من يملك القدرة على التأثير في هذا الشريان الحيوي.

وهنا تكمن المفارقة: التجارة العالمية تريد مضائق مفتوحة للجميع، لكن أمريكا تريد أن تكون هي من تملك مفتاحها.

وفي هذا الصراع، لا يصبح مضيق هرمز مجرد ممر مائي بين إيران والخليج، بل يتحول إلى إحدى أهم أوراق التفاوض في صراع دولي على مستقبل الطاقة والتجارة والنفوذ.

فمن يملك أمن المضائق، يملك القدرة على التأثير في الطريق الذي تسلكه التجارة العالمية.

وهذا في عالم تتشابك فيه الطاقة بالاقتصاد والسياسة والأمن. لذلك يبقى هرمز ورقة ليست صغيرة أبداً.

كتبه: الأستاذ مؤنس حميد – ولاية

التعليم في تونس
من المجانية إلى الإمتياز الطبقي

في تونس، لا تزال الدولة تقول أنّها تتمسك بشعار مجانية التعليم العمومي، وتؤكد أن مجانية التعليم وتعميم النفاذ إليه من أبرز المكاسب التي تحققت في قطاع التربية ، ولكن الحقيقة أنّ هذه المجانية في الواقع لم تتجاوز المبدأ النظري و القانوني ، فالوصول إلى التعليم في أي مرحلة من مراحله والاستمرار فيه يفرضان على الولي مصاريف تتزايد عامًا بعد عام والأسرة تتحمل جزءا كبيرا من الكلفة غير المباشرة المرتبطة بالدراسة ، حيث تبدأ هذه الكلفة المالية من قبل أن يدخل التلميذ إلى القسم ، ومع كل عودة مدرسية، تتجدد قائمة المصاريف: محفظة، أحذية وملابس، كراسات وأدوات مدرسية، ثم النقل والمصاريف اليومية. و قد حذرت تقارير صحفية من أن كلفة العودة المدرسية قد تصل إلى 800 دينار للتلميذ الواحد، بحسب طبيعة المشتريات والاحتياجات. وهذه الفاتورة لا تشمل بالضرورة كل ما يمكن أن تنفقه العائلة طوال السنة. فالمصاريف لا تتوقف عند أسبوع العودة المدرسية، بل تمتد إلى النقل، والأكل، والأنشطة، واللوازم التي يحتاج إليها التلميذ خلال السنة.

العلم لا ينبغي أن يكون حكرًا على القادرين على دفع ثمنه

وهنا يظهر أنّ قانون مجانية التعليم و الذي يعني أساسًا عدم دفع معلوم مقابل الدراسة في المدرسة العمومية ليس إلّا شعارا يرفع ، وإلّا فإنّ الواقع يقول أنّه ليس بإمكان الطفل الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها دون أن تتحول المصاريف المحيطة به إلى عبء يهدد ميزانية الأسرة. فمجانية التعليم أصبحت "من قبيل الوهم"، حيث تستنزف هذه التكاليف ميزانية الأسرة التونسية بشكل مستمر وهذه الكلفة تختلف بحسب عدد الأبناء، ومكان السكن، ووسيلة النقل، وحاجة الطفل إلى الدروس الخصوصية، فضلا عن قدرة الأسرة على تحمل نفقات إضافية. هذه التكلفة لا تقف عند حدود التعليم العمومي ، فبعض الأسر تختار التعليم الخاص، ليس بالضرورة لأنها قادرة على تحمل كلفته، وإنما لأنها ترى فيه ضمانة أفضل لمستوى تعليم أبنائها بسبب تردي البنية التحتية للمدارس العمومية والارتفاع المشط في أسعار اللوازم المدرسية والصراع الذي كان قائما بين نقابات التعليم ووزارة التربية ، كلّ ذلك ساهم في تنامي ظاهرة الهجرة نحو المدارس الخاصة و عليه ، فإنّ الانتقال إلى التعليم الخاص يفتح بابا جديدا من النفقات.

النقل: عندما تصبح المسافة ثمنًا للتعليم

إنّ شعار مجانية التعليم لا يكفي وحده لضمان تكافؤ الفرص بين التلاميذ. فليست كل العائلات تعيش على بعد دقائق من المدرسة، ففي المناطق الريفية والداخلية، يمكن أن تتحول المسافة إلى كلفة مالية يومية، خصوصًا عندما لا تتوفر وسائل نقل مدرسية منتظمة أو عندما تضطر الأسرة إلى الاعتماد على وسائل نقل خاصة. وبذلك يصبح التحدّي الحقيقي ليس فقط: هل يستطيع الطفل دخول المدرسة مجانًا؟ بل أيضًا: هل يستطيع أن يتعلم بالشروط نفسها التي يتعلم بها أبناء الأسر الأكثر قدرة؟ وهذا هو الاختبار الأصعب لمبدأ مجانية التعليم: أن تكون المجانية وسيلة لتحقيق تكافؤ الفرص، لا مجرد إعفاء من معلوم التسجيل أو الدراسة. ثم إنّ الموضوع أكبر من مجرد الحفاظ على مجانية المدرسة: إنها معركة خفض كلفة التمدرس، وتحسين جودة التعليم العمومي، وتقليص الاعتماد على الدروس الخصوصية، وضمان نقل ومستلزمات مدرسية متاحة للجميع. فالفقير لا ينبغي أن يُحرم من العلم بسبب فقره ، مع الاشارة إلى وجود مدارس ذات بنية تحتية مهترئة ونقص في الصيانة.

جرائم دولة الحداثة في التعليم

إضافة إلى جريمة عدم إتاحة العلم للجميع بل و حكره على الأغنياء و بالتالي تحوّل التعلّم في تونس امتيازا طبقيا ، فإنّ دولة الحداثة قد ارتكبت في حقه جريمتين .

الجريمة الأولى أنّها ظلمت المعلمين ولم تقدرهم و ظلمت المتعلمين فلم تساعدهم على التعلّم ؛ وثمَّة أخطاء كبيرة ترتكب في حقّ الأجيال المقبلة، بعدما صارت مدارس عديدة منفّرة للتلاميذ بدلاً من أن تستقطبهم. فراحة المدرّسين والتلاميذ من شروط النجاح والتميّز وهذا أمر مستحيل الحصول في تونس و لذلك البلاد تشهد سنوياً انقطاع نحو 120 ألف تلميذ عن الدراسة، والأمية في ارتفاع إذ تتجاوز 20 في المائة من عدد السكّان.

أما الجريمة الثانية فهي في مناهج التعليم التي لا تختلف في الأساس الذي تقوم عليه عن دول العالم الأخرى، وهو فكرة فصل الدين عن الحياة التي تعتبر من ضمن الأفكار التي يستخدمها الغرب في حربه على الإسلام، بالإضافة إلى تركيز الحضارة الغربية الرأسمالية من خلال الخطوط العريضة لمناهج التعليم التي تضعها منظمة اليونسكو على مستوى العالم بما يخدم مصالح الغرب الكافر وعلمانيته. إنّ التعليم كان وما يزال هو الطريقة للحفاظ على العقيدة والثقافة الإسلامية في صدور أبناء المسلمين وتكوين شخصيات إسلامية ببناء عقليات ونفسيات على مبدأ الإسلام لأن الثقافة هي العمود الفقري لوجود الأمة وبقائها فعليها ثبنى الحضارة وتحدد الغايات وبالتالي تشق الأمة طريقها في الحياة متميزة عن باقي الأمم، فإذا تم التلاعب بالثقافة الإسلامية انتهت هوية الأمة واندثر نمط عيشها وتحولت إلى أمة مفعول بها، بدل أن تكون أمة فاعلة في الساحة الدولية. تغيير المناهج التعليمية على أساس الإسلام فرض وواجب إن الفلاح يكون في العودة إلى الإسلام وغايته من التعليم بدلاً من حشو عقول الأطفال بعلمانية الغرب الكافر، فمن يطلب المعرفة بقصد عبادة الله سبحانه وتعالى وتنفيذ شرعه في دولة تطبقه وتحمله إلى العالم فإن الملائكة ستبسط عليه أجنحتها وتحميه، وستستغفر له حيتان البحر.

بقلم ا.محمد زروق

علاء الدين عبد القادر : عندما تسلب الحرية من يضمن الحق في الحياة

الخبر : تداولت وسائل التواصل الاجتماعي منذ يوم 4 سبتمبر 2026 نبأ وفاة الطالب الجامعي علاء الدين عبد القادر، البالغ من العمر 24 عامًا والمرسّم بالسنة الثانية ماجستير ترجمة إنقليزية، بعد نحو أربعة أشهر من إيقافه بالسجن المدني بالمرناقية، على خلفية شجار ، وسط اتهامات من عائلته بأن وفاته جاءت نتيجة شدة الحرارة والعطش والاكتظاظ وغياب الماء داخل السجن و التي اكدت انها بلغها خبر وفاته بعد مدة من حدوث الوفاة الفعلية .

التعليق : وفاة الطالب الجامعي علاء الدين عبد القادر داخل السجن تطرح أسئلة تتجاوز حادثة وفاة فردية، لتلامس جوهر علاقة الدولة بالمواطن، ومعنى العدالة، وحدود مسؤولية السلطة عندما تسلب الإنسان حريته.

علاء الدين شاب في الرابعة والعشرين من عمره، طالب ماجستير، كان رهن الإيقاف على ذمة قضية لم يصدر فيها حكم نهائي بإدانته. وبصرف النظر عن حقيقة الاتهام الموجه إليه، فإن القاعدة القانونية والأخلاقية واضحة: الموقوف ليس مدانًا، وحرمان الإنسان من حريته لا يعني حرمانه من حقه في الحياة أو في المعاملة الكريمة.

وهنا تبدأ الأسئلة السياسية الحقيقية.

إذا صحت المعطيات التي تتحدث عن الاكتظاظ، وغياب الماء، والحرارة الشديدة، وتدهور حالته الصحية، ثم نقله إلى المستشفى في حالة غيبوبة، فإن الأمر لا يعود مجرد «وعكة صحية» أصابت سجينًا. نحن أمام أسئلة تتعلق بظروف الاحتجاز، وبمدى قدرة المؤسسة السجنية على حماية حياة من هم تحت مسؤوليتها، وبمدى نجاعة منظومة الرعاية الصحية داخل السجون.

والأكثر إثارة للقلق هو ما يثار بشأن تأخر إعلام العائلة بالوفاة. فإذا ثبت أن الوفاة حدثت ليلة الخميس ولم تعلم بها الأسرة إلا صباح الاثنين، فهنا يجب أن تكون هناك إجابة رسمية دقيقة: لماذا حدث هذا التأخير؟ من كان يعلم بالوفاة؟ وما الإجراءات التي اتُبعت منذ لحظة تدهور حالة الشاب إلى حين إعلام عائلته؟

هذه الأسئلة ليست اتهامًا سابقًا لأوانه لإدارة السجن، ولا تحميلًا لأي طرف مسؤولية جنائية قبل أن يقول التحقيق كلمته. إلا أنّ مقتضى الأصل والمسؤولية أن تبادر الدولة، متى ثارت شبهة، إلى فتح التحقيق، وأن تجلي نتائجه للرأي العام، وأن تحاسب من تثبت مسؤوليته، أيًّا كان موقعه.

كما أن هناك جانبًا آخر لا ينبغي تجاهله: طول فترة الإيقاف نفسها. إذا كان شاب قد قضى أربعة أشهر في السجن دون أن تتم مكافحة أساسية مع الطرف الآخر، فإن القضية تطرح سؤالًا أوسع حول استعمال الإيقاف التحفظي، ومدى احترام مبدأ قرينة البراءة، وحول ما إذا كان السجن قبل المحاكمة يتحول في بعض الحالات من إجراء استثنائي إلى عقوبة فعلية تسبق الحكم.

لا ينبغي أن تصبح الحرية هي الأصل في الخطاب القانوني والاستثناء في الممارسة.

والقضية هنا ليست الدفاع عن علاء الدين بوصفه بريئًا أو مذنبًا؛ فهذا من اختصاص القضاء. القضية هي الدفاع عن مبدأ أعمق: حتى المتهم الذي نختلف معه، وحتى الشخص الذي قد تثبت إدانته لاحقًا، تظل له حقوق أساسية لا يجوز للدولة أن تنتزعها منه.

السياسة التي نحتاجها اليوم ليست سياسة التشفي ولا سياسة استغلال الموت لتصفية الحسابات. نحتاج سياسة تقول بوضوح: لا أحد فوق القانون، ولا أحد تحت حماية القانون.

إذا كانت رواية العائلة غير دقيقة، فلتخرج الدولة بالأدلة وتوضح الحقيقة. وإذا كانت صحيحة جزئيًا أو كليًا، فلتتحمل المؤسسات مسؤوليتها، ولتفتح المحاسبة دون حماية أو تستر.

أما الصمت، والغموض، وتضارب الروايات، وتأخر الإجابات، فهي كلها تزيد الشكوك ولا تخدم الدولة.

إن وفاة شاب داخل مؤسسة يفترض أنها مسؤولة عن حمايته أثناء احتجازه ليست شأنًا عائليًا خاصًا. إنها شأن عام، لأن السجن مؤسسة تابعة للدولة، ولأن حياة الإنسان وكرامته ليستا امتيازًا يمنح للمواطن الصالح ويحجب عن المتهم.

رحم الله علاء الدين عبد القادر، وتعازيّ لعائلته ورفاقه وزملائه.

لكن التعزية وحدها لا تكفي.

المطلوب هو الحقيقة أولًا، ثم المسؤولية، ثم المحاسبة، ثم الإصلاح.

فإذا كان هناك تقصير، يجب ألا يتحول السجن إلى مكان تموت فيه الحقوق قبل أن يصدر القضاء حكمه. وإذا لم يكن هناك تقصير، فعلى الدولة أن تثبت ذلك للرأي العام بالأدلة والنتائج الطبية والقضائية الواضحة.

هذه ليست معركة بين الدولة والمواطن.

إنها اختبار للدولة نفسها: هل تستطيع أن تحمي الإنسان حتى عندما يكون خلف القضبان؟

كتبته اسراء التركي

أبشروا بالنصر

في هذا الزمان العصيب، والحلكة الدامسة التي تحيط بأمتنا من جراء بطش الكفار المستعمرين وخيانة الحكام الرويبضات الذين أذاقوا العباد العذاب، يقف كثير من المسلمين وقفة العاجز اليائس، ويرددون بعجز مقيت: "كيف لنا بالنهوض أمام هذه الترسانة الغربية العاتية التي ملأت الأرض جوراً واستنزفت الخيرات وشوهت المفاهيم؟"

إن العقلية الإسلامية الفذة تتسامى عن هذه النظرة المادية الضيقة، وتوقن يقيناً جازماً بأن النصر من عند الله وحده، مقروناً بالتمسك بأحكامه والعمل لإقامة دينه. فلم تكن الموازين المادية يوماً هي المعيار الحاسم في صراع الحق والباطل؛ فهذا رسول الله ﷺ في بدر الكبرى، لم يثنه قلة العدد وضعف العتاد عن الثبات، بل أخذ بالأسباب، وسكب العبرات دعاءً واستغاثة، فأنزل الله ملائكته تثبيتاً وتنزيلاً للنصر المبين. وفي ملطية وملاذكرد ، ارتدى المجاهدون بقيادة ألب أرسلان أكفانهم تحت دروعهم، واسترخصوا الأرواح في سبيل إعلاء كلمة الله، فتهاوت أمام إيمانهم جموع البيزنطيين رغم رجحان كفتهم عدداً وعدة، ومصداق ذلك قول الحق جل وعلا: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾.

وحين نهض صلاح الدين الأيوبي لجمع شتات الأمة وتطهير بيت المقدس، لم ينطلق من حسابات الواقع المتردي، ولا من زاوية المصلحة السياسية الضيقة، بل انطلق من العقيدة الإسلامية بوصفها المبدأ والمحرك، وجعل الشريعة هي المقذوف الذي دك به عروش الصليبيين وأنهى وجودهم. بل إن مفكري الغرب أنفسهم كالمؤرخ البريطاني " أرنولد توينبي " أدركوا هذه الحقيقة حين حذروا مراراً من أن الحضارة الغربية المادية، رغم طغيانها التكنولوجي والعسكري، تحمل بذور فنائها في أخلاقها وجشعها، وأن الإسلام هو القوة المبدئية الوحيدة القادرة على البعث الحضاري متى ما تحرك أهله بوعي ومبدئية. إننا اليوم، وأمام هذا السيل العارم من المآسي، في أشد الشوق والحاجة إلى نفض غبار الخنوع، والعمل الجاد المخلص لتغيير هذا الواقع الفاسد من جذوره، عبر استئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. وإن الموعد لحق، والوعد لصادق لا يتخلف: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

M . I . P.